الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة
لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة
عدد 13

27 مارس 2024

❖ **تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 27 مارس 2024

❖ **جدول الأعمال:**

* مواصلة النّظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "عشتروت"(2024/04)، ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة" (2024/05).

* النظر في مقترح قانون لتنظيم مسالك التّوزيع للمواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها (2024/01).

الحضور:

- الحاضرون: 07
- المعتذرون: 03
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 03

بداية الجلسة: س 10 و15 دق **رفع الجلسة:** س 13 و15 دق.

.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الأربعاء 27 مارس 2024 خصصّتها لمواصلة النّظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "عشتروت"(2024/04) ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة" (2024/05) اللذين ورد فيها استعجال نظر. كما تداولت حول مقترح قانون لتنظيم مسالك التّوزيع للمواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها (2024/01).

في بداية الجلسة أوضح رئيس اللجنة أنّه بناء على الطّلب الذي تقدّمت به اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ 28 فيفري 2024 لوزارة الصّناعة والمناجم والطاقة بشأن التعهّدات التي التزم بها الشريك "بيرنكو" مع المؤسّسة التّونسية للأنشطة البترولية، فقد أرسلت الوزارة بطاقة حول الالتزامات بالأشغال الموكولة لشركة "بيرنكو" على سندات المحروقات الرّاجعة لها، بالإضافة إلى محضر جلسة اللجنة الاستشارية عدد 130 بتواريخ 22 و23 جوان 2021. وأفاد أنّ الوثيقتين مجال نظر اللجنة في هذه الجلسة.

وبعد استعراض الوثائق الواردة على اللجنة تناول الكلمة السادة أعضاء اللجنة وتقدموا بالملاحظات التالية:

لاحظ عدد من النوّاب أنّ المعطيات التي تضمنها الوثيقة تفتقد إلى أهمّ ما دعت إليه اللجنة من خلال طلب مدّها ببيانات مفصّلة ودقيقة حول جملة التّعهّدات والالتزامات التي نصّ عليها عقد تجديد امتياز استغلال "عشتروت" من قبل الشّريك "بيرنكو"، كما تمّت ملاحظة أنّ الشريك التزم باستثمار ما قدره 24.7 مليون دولار للقيام بجملة من الأشغال فيما يخصّ بئري "باقل-1" و"باقل-2"، بينما قدّرت تكلفة الأشغال المنجزة بعد استيفاء مختلف مراحلها بحوالي 111 مليون دولار، وهو ما دفع ببعض النوّاب إلى التعبير عن تخوّفهم من إمكانية مطالبة أصحاب الامتياز بتعويضات من الدّولة التونسية بفارق الاستثمارات المبرمجة وما تمّ إنفاقه فعليا.

وبناء على ما صرّح به الوفد المرافق لوزيرة الصّناعة والمناجم والطّاقة خلال جلسة الاستماع بتاريخ 25 جانفي 2024 بأنّ المؤسّسة التّونسية للأنشطة البترولية قادرة على إدارة آبار النّفط الصّحراوية مثل امتياز "سيدي الكيلاني" بينما تجد صعوبة في إدارة حقول النّفط البحرية لجملة من المعطيات الفنّية والتقنية، تساءل رئيس اللجنة حول الأسباب التي تحول دون تكفّل المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية بالإشراف على إدارة امتياز الاستغلال "رحمورة" باعتباره حقل بري وليس بحري.

وتم التعرض لما تضمنته وثيقة شرح الأسباب بخصوص مشروع القانون المتعلق بامتياز الاستغلال "عشتروت" حيث أكد السيد رئيس اللجنة على غياب الإشارة إلى تعهدات شركة "برينكو". كما اعتبر أنه كان على وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أن تعرضه على اللجنة في آجال معقولة قبل انقضاء مدّة الصلوحية للنّظر فيه وفق ما تقتضيه ضوابط العمل من نقاشات، واطلاعات على الوثائق والمعطيات الضرورية، وإجراء الاستماعات اللازمة حيث أن امتياز الاستغلال تنتهي صلوحيّته في 31 ديسمبر من السّنة المنقضية، في حين أنّ وزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة تقدّمت به إلى مجلس نوّاب الشعب في 24 جانفي 2024.

وفي سياق متّصل يتعلّق بالزيارة الميدانية التي تعتزم اللجنة القيام بها إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت"، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة التسريع في استكمال الإجراءات والإعداد اللوجستي الجيّد لها من مراسلات واتّصال بالجهات المعنيّة لإنجاحها وتحقيق النّتائج المرجوّة منها من توضيح للعديد من التساؤلات وتسليط الضوء على جملة من النّقاط الغامضة بشأن مشروع القانون المعروض على اللجنة.

تساءل أحد أعضاء اللجنة حول وضعية شركة "serept" التي تقوم بدور المقاول على امتياز الاستغلال "عشتروت" كما اعتبر أنّ شركة "بيرنكو" تسعى إلى تحقيق الرّبحية دون الإيفاء بتعهّداتها في مجال الصّيانة والبحث والرّفع من مستوى الإنتاجية والالتزام بالمسؤولية المجتمعيّة والبيئيّة.

ودعا عدد من أعضاء اللجنة والنواب الحاضرون من غير أعضاء اللجنة إلى التّركيز على توضيح الجوانب التّقنية والفنّية من عقود وتعهّدات والتزامات وحقوق الدّولة التونسية في ثرواتها الباطنية.

وفي جانب آخر من أشغالها، نظرت اللجنة في مقترح قانون عدد 01 لسنة 2024 لتنظيم مسالك التّوزيع للمواد الأساسية المدعّمة ومراقبتها، حيث تمت تلاوة مضموم وثيقة شرح الأسباب ونص مقترح القانون ثمّ فتح باب النقاش.

اعتبر عدد من أعضاء اللجنة أنّ موضوع مقترح القانون هامّ ويشغل الرّأي العامّ وجميع الأطراف ذات العلاقة من سلطة الإشراف بكلّ تفرّعاتها ووظيفة تشريعية ومنظّمات ومجتمع مدني ويستدعي الاستماع إلى مختلف الأطراف المتداخلة والتواصل مع عديد الجهات ذات الصّلة لمزيد الدرس والتثبت في مختلف جوانبه باعتباره مجال حسّاس وشائك ومن مشمولات عدّة وزارات.

واستوضح عدد من أعضاء اللجنة حول مفهوم عبارة "الموادّ الأساسية" التي يختلف توصيفها من جهة إلى أخرى بحسب الأهمية والحاجة إليها، وهو ما يستدعي تعريفها وضبطها، مؤكّدين على الفوارق المشطّة في الأسعار بين مواقع الإنتاج ومسالك التّوزيع والبيع بالتّفصيل، إلى جانب عمليات الاحتكار والمضاربة وتدخّل الوسطاء للتّحكم في المنتوجات الفلاحية وغيرها من التّجاوزات في ظلّ غياب الإرادة وضعف الرّقابة والمتابعة، مبيّنين أنّ الاشكال الحقيقي يكمن في التّشخيص الصّحيح للوضع لإعداد استراتيجية تتضمّن رؤية واضحة وأهداف وبرامج قادرة على حلّ أزمة المنتوجات المفقودة التي في جانب كبير من أسبابها سوء الحوكمة واستخدامها في غير مجالاتها من قبل أطراف غايتها تحقيق النّفع المادّي على حساب الأمن الغذائي للبلاد والسّلم الاجتماعية.

أمّا على مستوى قراءة فصول مقترح القانون، فقد لاحظ الجميع ضعف قيمة الخطية المحمولة على المخالفين ووجود عدّة إشكالات على مستوى الصّياغة، مع الدّعوة إلى العمل على تطويره ومراجعة عدد من المفاهيم والمسائل من ذلك "المواد الأساسية" و"المواد المدعّمة" والرقابة" وتوسيع مجالات اهتمامه لمعالجة أزمة ندرة الموادّ الأساسية بجرأة وعمق ليشمل عدّة منتوجات مثل المحروقات والموادّ الطبيّة حتّى يكون ثورة حقيقية في مجال التشريع وقادرا على تغيير الوضع، مقترحين في هذا السّياق تنظيم يوم دراسي بالتعاون مع الأكاديمية البرلمانية تدعى إليه الأطراف ذات العلاقة لمزيد التدارس وتعميق النّظر.

فيما ذهب أحد أعضاء اللجنة إلى أنّ سبب غياب الموادّ الأساسية المدعّمة يعود أساسا إلى عمليات المضاربة والاحتكار، بالإضافة إلى أن الديوان التونسي للتّجارة الذي لم يعد بدوره قادرا على تزويد المتعاملين

معه بالكمّيات المطلوبة من موادّ مثل السّكر والزيت النّباتي وهو ما أنتج ظاهرة البيع المشروط، إلى جانب عدم إيفاء الدّولة بتوفير اعتمادات الدّعم للمطاحن والمخابز ومركزيات الحليب ومختلف الأطراف ذات الصّلة.

كما دعا عدد من أعضاء اللجنة وبعض النواب الحاضرون إلى ضرورة ترشيد منظومة الدّعم وتطويرها، وتوجيهها إلى مستحقّيها عوض الاستفادة منها من قبل أصحاب الدّخل المرتفع والمضاربين على حساب العائلات المعوزة ومحدودي الدّخل، وعلى حساب الفلاح الذي تضرّر من أزمة شحّ الأمطار وغلاء المشاتل والأدوية والموادّ العلفية.

قرار اللجنة:

مواصلة النظر في مشروعي القانونين المتعلقين باتفاقيتي امتيازي استغلال المحروقات عدد 04 و2024/05 إلى ما بعد أداء الزيارة الميدانية إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت".

مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/01 وطلب الاستماع إلى كل الأطراف المتداخلة في الموضوع بداية بجهة المبادرة.

رئيس اللجنة **مقرّرة اللجنة**